

# ابحاث متفرقة



سلسلة من الابحاث المتفرقة تصدرها مجلة آفاق فلسطينية ،  
جامعة بيرزيت ، ص . ٠ ب ١٤ بيرزيت ، الضفة الغربية



٥٦١

١٥٦

٧٢١

## بانعات الأرصفة

## ظاهرة البسطات في الاقتصاد الفلسطيني غير الرسمي

سهى هندية ، عفاف غزاونة ومسيحية ادريس

مركز الدراسات السوسي

اللدس

SPC  
HD  
6182.23  
H56  
1991  
B24

ابحاث متفرقة

٥

سلسلة أفاق فلسطينية

سلسلة "ابحاث متفرقة" تصدر عن مجلة "أفاق فلسطينية" يتوزع محدود. للمراسلات الرجاء الاتصال ب:

محرر مجلة "أفاق فلسطينية"، جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤ بيرزيت الضفة الغربية.

العنوان في العالم العربي: مكتب ارتباط جامعة بيرزيت، ص.ب ٦٦٦.٩٥، عمان - الأردن

تموز ١٩٩١

## بائعات الأرضة ظاهرة البسطات في الاقتصاد الفلسطيني غير الرسمي (١)

سهى هندية

عفاف غزونة وصباحة إدريس

مركز الدراسات النسوي

القدس

تناقش هذه الدراسة موضوع "ظاهرة البسطات"؛ بيع وتسويق كافة أنواع الخضار والفواكه وبيع أخرى على أرصفة المدن بين النساء. هذه الظاهرة تشمل المنتجات للسلع الصغيرة و التاجرّات الصغيرّات من حيث تداولهن في اقتصاد السوق الرأسمالي وغير الرأسمالي.

### المدخل

إن انخراط النساء في الانتاج الاجتماعي ليس حديث العهد. فالمرأة تقوم بكافة الأعمال المنزلية والعناية بالأطفال والزوج منذ وقت طويل، دون أن يتم اعتباره عملاً منتجاً. علماً بأن عملهن في المنزل وتوفيرهن سبل العيش والراحة لجميع أفراد الأسرة، ويعيد انتاج قوة عمل أفراد هذه الأسرة. إضافة إلى أنها تشارك أفراد أسرتها في الأعمال الأسرية الأخرى من زراعة وفلاحة؛ فقد يكون للأسرة مزرعة حيوانية أو زراعية، وهنا تقوم المرأة بالعمل على العناية بهذه المزارع على اعتبار أن هذه الأعمال ما هي الا امتداد لعملها داخل المنزل. هذه الأعمال الأسرية من عناية بالبيت والأطفال والذكور الراشدين (أب، أخ، زوج) وزراعة الأرض والعناية بالوداجن هي أعمال غير محسوبة في الدخل الأسري والقومي أيضاً.

بما أن الاقتصاد الفلسطيني زراعي في الأصل، لاعتماد الأسر الفلسطينية على الزراعة، كانت الزراعة العمل الأساسي حتى بدايات الاحتلال الإسرائيلي. على أثر سياسات الاحتلال من مصادرة الأراضي، وتقنين مياه الري، ومنافسة السلع الزراعية الإسرائيلية؛ أصبح اعتماد ذكور الأسرة على الأشكال العديدة من العمل المأجور، أهمها: العمل في المشاريع الإسرائيلية. أصبح العديد من النساء يقمن بالعمل الزراعي ولم يكن هذا حديث العهد، من المؤلف أن يعمل جميع أفراد الأسرة بما فيهم المرأة في هذا العمل (كما سبق ذكره). لذا فقد اشتغلت (وما زالت) المرأة بجانب ذكور العائلة (الأب، الأخ، الزوج) في الحقل، وكانت تخرج للسوق لبيع فائض محصول الأرض في المدينة بالتجول من منزل لآخر لهذا الغرض. لكن مع تزايد مصاريف الأسرة، وتزايد عدد أفرادها، ازدادت عملية بيع المحاصيل الزراعية الفائضة عن الاكتفاء الذاتي، نتيجة للأوضاع المادية السائدة على أثر ممارسات الاحتلال التي توجت بالانتفاضة، إزداد اقبال السكان على طلب السلع المحلية، فاتجهت الفلاحة لتسويق انتاج الأسرة (هي العمود الأساسي في انتاجها) بشكل أوسع من السابق في أسواق المدن الرئيسية، وقد اقتصر هذا العمل على تسويق المحاصيل الزراعية والحيوانية واستبدالها بسلع ضرورية للمشاركة في إعالة نفسها وأسرتها. وينطبق هذا الوضع على مناطق الضفة الغربية، وكذلك على قطاع غزة ولو بشكل جزئي باختلاف نوعية السلع المعروضة للبيع (٢). فبدأت بعض سلعها على التجار، خصوصاً تجار الكومسيون والباعة المحترفين. لقد أدى استمرار عمل المرأة هذا إلى اكتسابها بعض مفاهيم السوق كالتربح والخسارة والعرض والطلب، فاكتمشت على أن التجار والباعة

نود تقديم الشكر لسليم تماري وعادل سمارة لاطلاعهما على المسودة النهائية للدراسة وابداء الملاحظات القيمة التي ساعدت في بلورة العديد من النقاط.



الذين تصرف انتاجها لديهم، يستغلونها ولا يدفعون لها ما يساوي قيمة سلعها. على ضوء ذلك بدأت بعرض بضاعتها بنفسها، فوجدت الطريقة المناسبة لذلك، وهي عرض تلك البضاعة على شوارع وأرصفة المدن الرئيسية والأسواق المختلفة، وهو ما يسمى بظاهرة "البسطات" (هذا لا يعني بالضرورة أن هذه الظاهرة مقتصرة على النساء فقط).

## منهجية الدراسة

كان لا بد لدراسة موضوع العملات البائعات عن طريق "البسطات" من تحديد موقع البحث ومن ثم مجتمعه، ثم العينة المختارة. كما أننا وبسبب تهميش دور المرأة في الاقتصاد، وعدم تسجيل العديد من الأعمال التي تقوم بها النساء في سجلات الدخل والانتاج القومي، لم نستطع الحصول على إحصاءات ومعلومات عن العائلات التي تعمل في هذا المجال. من أجل ذلك، لم يكن أمامنا سوى استخدام العينة الغرضية/القصدية التي من خلالها نستطيع جمع المعلومات واغناء الدراسة بها. وقد تم التنوع في اختيار المبحوثات حسب نوعية السلع التي تعرضها للبيع. فمنهن بائعات الخضار والفواكه، ومنهن من يسوقن الألبان والمعلبات، ومنهن من يسوقن الملابس والدواجن والأحذية والملتجات والمواد التموينية والخردة وأدوات البلاستيك و مواد التجميل والعلطور والأقمشة والمنسوجات. لقد كان من الصعب علينا التوجه لكافة المدن الفلسطينية التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، وذلك بسبب الأوضاع السائدة من أضرابات وإغلاق منافذ هذه المدن من قبل السلطات، ولهذا قمنا باختيار مدينة القدس (١٢ حالة) كموقع للبحث بالإضافة الى مخيم جباليا (١٥ حالة) (٢) ومدينة رام الله (٤ حالات) وذلك لعدة أسباب منها:

- اعتبار مدينة القدس ورام الله مركزا لكافة مدن وقرى الضفة الغربية.
  - اعتبار سوق القدس سوقا مفتوحة يستقبل كافة التجار الذين يسوقون بضاعتهم فيه، سيما وأنه وعلى خلاف المناطق الأخرى تتمتع منذ بداية الانتفاضة بهدوء نسبي أغرى البائعات "للتبسيط" فيه.
  - اعتبار ظاهرة "البسطة" في مخيم جباليا ظاهرة منتشرة بأشكال مختلفة حتى في الفترة السابقة للاحتلال وتعمل بها النساء بشكل واسع جدا.
- اعتمدت هذه الدراسة اسلوب دراسة الحالة، وذلك عن طريق مقابلة المبحوثات والحصول منهن على معلومات تتعلق بالأمور التالية:
- ١- أمور تتعلق بمعلومات شخصية وأسرية، تتناول الحالة الاجتماعية للعائلة، مكان سكنها، عمرها، وعمل زوجها.
  - ٢- أمور تتعلق بطبيعة العمل وظروفه، وتشمل سنوات ومكان العمل، نوع العمل، ساعات العمل، العطل، الإجازات، الأرباح، مشاكل العمل، والعمل السابق.
  - ٣- أمور تتعلق بالدوافع لاختيار هذا العمل.
  - ٤- أمور تتعلق بالتغيرات الحاصلة على شخصية المرأة العاملة وأسرته من خلال عملها.
  - ٥- أمور تتعلق بالعقبات والصعوبات التي واجهتها من قبل الأهل والمجتمع والنظرة الاجتماعية إلى عملها هذا.



## أوضاع المبحوثات الاجتماعية والأسرية وظروف عملهن:

لقد وجدنا من خلال اجابات المبحوثات العاملات في منطقة رام الله والقدس عن سؤال موقع السكن أن عدد العاملات في "البسطات" من القرويات بلغ ١٢ عاملة، من مجموع المبحوثات في هاتين المنطقتين والبالغ ١٧ مبحوثة. وهؤلاء العاملات انحدرن من أصول فلاحية زراعية تعتمد بالأصل على الفلاحة وزراعة الأرض وتربية المواشي والدواجن. وعند النظر الى القرى المنحدرة منها هؤلاء المبحوثات، وجدنا أن طبيعة أراضي هذه القرى خصبة تعتمد في الأساس على الزراعة والفلاحة، وهذه القرى هي ارمطاس، بتير، نحالين (قضاء بيت لحم)، وحلحول (قضاء الخليل)، ودورا القرع (قضاء رام الله). أما باقي المبحوثات من المناطق الأخرى، فقد بلغ عددهن بالتساوي: ٢ من المدن (مدينة غزة) ومثلها (٢) من المخيمات (الدميشة وقلنديا) وواحدة من البادية (وادي رحال). أما العاملات المبحوثات من جباليا فقد اجابت ١٢ منهن بأنهن يسكن المخيم، بينما اجابت عاملتان مبحوثتان أنهن من قرية جباليا، واجابت عاملة مبحوثة أخرى أنها من مشروع تل الزعتر.

تختلف طبيعة المنتجوسق باختلاف مكان سكنى العاملات، حيث وجدنا من خلال دراستنا للعاملات في البسطات امرأتين من مدينة غزة يسوقن الملابس والبضاعة المصرية (جبنه، مسكة عربية، شرافف، ملابس داخلية وغيرها) في مدينة القدس. هذا إضافة الى المبحوثات ال ١٥ اللواتي يعملن "بالبسطة" في أسواق وشوارع جباليا، حيث يسوقن الملابس الجاهزة والأقمشة والأنسجة والطيور والدواجن والحلويات والمثلجات والخضار والفواكه والعمطور ومواد التجميل والمواد التموينية والأحذية والأدوات البلاستيكية والخردة والملابس القديمة. ولو عدنا الى تاريخ عمل النساء في القطاع، لوجدنا أنهن يشتغلن في تجارة الملابس والعمطور التي يتم استيرادها من البلدان القريبة مثل مصر، الأردن، إضافة الى عمل أزواج هؤلاء النسوة داخل اسرائيل، وحصولهم على ملابس قديمة وأدوات خردة، جعل الزوجات يسوقن هذه المواد في أسواق جباليا، والسبب لعمل تلأخر النساء الغزيات في تجارة الملابس هو الطبيعة الجغرافية التي لا توجد فيها مساحة واسعة للزراعة.

أما بالنسبة للعاملات من سكان المخيم والعاملات في مدينة القدس، فقد لاحظنا من خلال الاجابة التي حصلنا عليها، بأن واحدة منهن تشتغل بالتجارة بالمحاصيل الزراعية التي جزء منها محصول بيتي، والآخر تشتريه من التجار. أما الأخرى، فتدبغ المعليات التي تحصل على بعضها من وكالة الغوث، وتبتاع البعض الآخر من سكان المخيم. وهذه الظاهرة هي ظاهرة حديثة بالنسبة لنساء المخيمات، حيث أن ظروف الهجرة التي حصلت في عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ لأسر هؤلاء النساء من مناطق سكناهم وأراضيهم الى المخيمات أدت الى تردى أوضاعهن الاقتصادية، وبالتالي اتجهن الى البحث عن مورد رزق آخر. أما بخصوص العاملة البدوية، فقد انحدرت من أصول بدوية متنقلة تعيش في خيام، ولا تملك أراضي زراعية، مما جعلهم يعتمدون على تربية المواشي وتسويق انتاجها من الألبان. كذلك، ومع تطور عملية توطين البدو، قام البعض منهم في زراعة بعض المحاصيل كالعنب مثلا في حالة المبحوثة من وادي رحال/الفواغرة التي كانت تسوق الملبن من منتوجها البيتي.

ولقد أعتبر عمل المرأة في "البسطات" عملا هامشيا، وامتدادا لعملها داخل البيت والأسرة. من هنا لاحظنا من خلال الاجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمستوى العلمي لكل امرأة، أن النسبة الأعلى من المبحوثات في مدينة القدس أميات لا يعرفن القراءة والكتابة، وهن من ذوات العمر المتقدم، حيث لم تكن هنالك مدارس ولم تتوفر لهن فرص تعليمية، وحتى إن وجدت فإن النظرة الاجتماعية التقليدية والدونية للمرأة كانت تبقيها داخل الأسرة، مما يحول دون خروجها للتعليم. أما المبحوثات الأخريات، استطعن الحصول على مستويات معينة من التحصيل العلمي، تراوحت ما بين الثالث الابتدائي والثاني الإعدادي والثاني الثانوي ولعل السبب يعود الى زيادة افتتاح المدارس في القرى والمخيمات فيما بعد، وتقلص نظرة المجتمع الدونية تجاه المرأة، ولو أنها بنسبة لا تذكر. أما بالنسبة للمبحوثات في منطقة جباليا، فقد وجدنا أن غالبيةهن أميات لا يعرفن القراءة والكتابة. ومن الممكن تعليل ذلك

ب عوامل الهجرة، وبعدم الاستقرار التي عانى منها سكان القطاع في فترة حروب المنطقة. ومن ثم قلة أو تأخر افتتاح المدارس فيها، هذا بالإضافة الى عمق النظرة الدونية للمرأة في ذلك المجتمع.

يلاحظ من خلال المعلومات التي حصلنا عليها من العاملات في "البسطات" أن أغلبية العاملات في مدينة القدس ورام الله متزوجات. ان المجتمع الفلسطيني ينظر بشكل عام للمرأة كربة بيت، مع ذلك هناك فرق بين نساء القرى ونساء المدن من حيث أن نساء القرى يعملن في الزراعة وتربية الدواجن، في حين تعمل بعض نساء المدن في أعمال من نوع آخر أو لا يعملن بتاتا. وعلى كل حال، فان القيمة الاجتماعية التي تعطى للعمل الزراعي أدنى من القيمة المعطاة للعمل في المدن، خصوصا الأعمال التي لا تحتاج لمجهود جسدي. مع ذلك، تلقى عملية تسويق المحصول الزراعي الذي تقوم به المرأة القروية قبولا نسبيا سيما اذا كن متزوجات. وهذا يفسر ارتفاع عددهن بين المبحوثات (مع أن العينة صغيرة الا أنها من الممكن أن تكون مؤشرا خاصة انها تمت من خلال مقابلة العاملات). أما بالنسبة للفتيات العزباوات، فان الأمر مختلف بعض الشيء، إذ أن هناك اعتقادا في الريف أن خروجهن لتسويق المحصول في المدينة يقلل من امكانية تزويجهن، وبالتالي، فان هذا الاعتقاد يدفع بأمهات الفتيات العزباوات الى منع بناتهن من الخروج للمدينة بهدف تسويق المحصول حيث تقع مسؤولية ذلك على الأمهات أنفسهن من ناحية أخرى يعتبر المجتمع عملية اذلة العزباوات واجبا على ذكور العائلة، سيما اذا لم يكن متعلما بحيث يتمكن من العمل كمدرسات أو ممرضات مثلا، أي أن يمارسن عملا فيه بعض التسامح، وله قيمة اجتماعية أرفع من قيمة العمل الجسدي.

أما بالنسبة للعاملتين العزباوتين اللتين صادفناهما يعملن في "البسطات" فان خروجهما للعمل يعزى لظروف الانتفاضة وما نجم عنها من اعتقال واستشهاد، وقلة فرص العمل للرجال، مما دفع بهن الى العمل بسبب الحاجة المادية. فيما نجد أن نسبة النساء المتزوجات العاملات في هذا العمل "البسطات" أعلى من منطلق أن المرأة المتزوجة يسمح لها بالعمل أكثر من العزباء.

أما المبحوثات في جباليا، فجميعهن متزوجات أو أرمال. ولم يكن يبينهن أي عاملة عزباء، وربما يعزى ذلك الى كون ظاهرة عمل النساء في القطاع ظاهرة قديمة قامت بها النساء اللواتي فقدن معيل الأسرة ومن ثم النساء اللواتي كانت أسرهن بحاجة لتحسين أوضاعها المادية. ولم تخرج الفتيات العزباوات للعمل في البسطة في جباليا بسبب القيود الاجتماعية التي تعيقها من الجلوس في الشوارع والأسواق عرضة للمارة، من منطلق الحفاظ على الفتاة وعلى سمعتها الاجتماعية والأخلاقية.

من خلال التدقيق في المعلومات التي حصلنا عليها وجدنا أن عدد العاملات المبحوثات في مدينة القدس ورام الله اللواتي يعلن أسرهن بمفردهن ٩ عاملات من بين ١٧. فيما وجدنا أن عدد المشاركات في إعالة أسرهن ٨ عاملات من بين ١٧. مع العلم أن زوج المرأة العاملة الذي يشتغل في الزراعة وتربية الأبقار لا يعمل بمفرده، وانما يشاركه بذلك كافة افراد الأسرة بما فيهم الزوجه، إضافة الى عملها في التسويق. وإذا ما قمنا بتوزيع هذه الأعمال الزراعية على أفراد الأسرة، سنجد القليل منها يلقي على عاتق الرجل. هذه الظاهرة ليست بحدیثة العهد في المجتمع الفلسطيني في المناطق الزراعية. فالمرأة الفلسطينية القروية تعمل بجانب الرجل في الأعمال الزراعية، الا أنه كان من المألوف أن الرجل يحمل المنتج الى الحسبة أو يتعامل مع التاجر على الأرض. لكن انخراط المرأة في السوق بشكل أوسع، يشير على الحالة الانتقالية باتجاه هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي، حيث إن أحد ألياته الرئيسية اجتذاب أكبر عدد من قطاعات المجتمع من مختلف الأعمار ومن الجنسين.

أما بالنسبة للعاملات المبحوثات في منطقة جباليا، فقد وجدنا أن ٦ مبحوثات يعلن أسرهن بمفردهن، بينما ٩ مبحوثات يشاركن الزوج أو الأبناء في إعالة الأسرة، ولعل هذه النسبة تدل على أن ظاهرة مشاركة المرأة في العملية الانتاجية، وفي إعالة الأسرة، هي ظاهرة

طبيعية ومنتشرة في جبالها حتى لو همشت من جانب القطاعات الرسمية.

ومن خلال جمع المعلومات من المبحوثات، تبين أن الدوافع الموضوعية لعمل المرأة في "البسطة" هي:

١- عدم وجود مؤهلات وتدريب وكفاءات لدى المبحوثات مما يؤدي إلى قلة فرص العمل. فجميع المبحوثات في المنطقتين، ليس لديهن أي مؤهل علمي عال سوى إئتين لديهن تحصيل ثانوي من مدينة القدس. ولم تتدرب أي من المبحوثات الـ ٢٢ على مهنة معينة، ولو كان لديهن تأهيل مهني معين لما عملن في البسطة. وسبب ذلك، النظرة الدونية للمرأة التي كرست عدم الاهتمام بها وبمستقبلها الذي هو مرتبط بالرجل، سيادة الرجل عليها فهو السيد الذي يحصل على التدريبات والتأهيلات، حيث تزداد مؤسسات التدريب التي يستفيد منها الرجال بالدرجة الأولى وتتعمد بالنسبة للنساء خاصة في سن الستينات فما دونها.

٢- اعتبار العمل "بالبسطة" عملاً دونياً كما أنه هامشي وغير رسمي. وقد اتضح لنا من خلال مقابلة العاملات اللواتي اعترفن لنا بأنهن ينظرن لأنفسهن نظرة دونية تماماً كما يريد لهن المجتمع، وهذا ما يعزهن في ممارسة عملهن في البسات. هذا لا يعني أن الرجل لا يعمل بالبسطة، لكن بالنسبة له لا يعتبر هذا العمل دونياً لأن الرجل له الحق أن يعمل في جميع المجالات ليؤمن قوت أسرته.

٣- الظروف السياسية وأساليب الاحتلال القمعية والمتمثلة في التهجير والابعاد والاعتقال والاستشهاد، التي دفعت بالمرأة إلى خوض ميدان العمل لتستطيع بذلك أن تحل مكان الرجل وتعيّل أسرته، وبما أنها لا تمتلك مؤهلات تعمل من خلالها في أعمال أخرى، فقد توجهت للعمل عن طريق "البسطة".

لقد أجابت جميع المبحوثات بأنهن خرجن للعمل عن طريق "البسطة" بدافع مادي، أي من أجل تحسين وضع أسرهن المادية، ومشاركة أزواجهن في أعباء الحياة. أو حتى إعالة أسرهن بمفردهن في حالة غياب الزوج أو الأبناء الكبار لأي سبب كان كالاعتقال أو الوفاة أو حتى استبدالهم في عمل البسات لتجنب رجال الشرطة والضرائب الذين يتساهلون أحياناً مع النساء أكثر من تساهلهم مع الرجال. لقد برزت حكاية والتي من الممكن أن تشير (مع أنها حالة واحدة من عينة صغيرة) إلى رؤية المرأة لنفسها من خلال مركز زوجها الاجتماعي وأنها تابع له. الحالة هذه صرفت على تعليم زوجها الجامعي، ولكنه ما زال عاطلاً عن العمل ومع كل هذا قالت أنها الآن تدخر فلوساً ليشتري زوجها سيارة لتساعده في تجواله بحثاً عن عمل. إضافة لكل هذا، عند نهاية يوم عملها ما تكسبه من أرباح تعطيه لزوجها لأنه هو المسؤول عن الأسرة لأنه "الرجل". مبحوثة واحدة فقط أجابت بأنها عملت بدافع تصريف إنتاج مزرعة البيت الزراعية وتصريف ألبان البقرة التي تفتنيها وزوجها ومن أجل ملء وقتها بسبب عدم وجود أولاد لديها.

من خلال سؤال جميع المبحوثات حول التغيرات التي حصلت على شخصياتهن نتيجة لمزاوتهن العمل عن طريق "البسطة"، تراوحت الأجوبة كما يلي: أدت أعمالهن لأسرهن لوحدهن إلى تغيير في شخصياتهن، إذ أن عملهن هذا طور لديهن مفاهيماً تجارية واقتصادية، في حين أن بعضهن لم يتعرض لأي تغيير كان ولم يتكيف مع السوق. والملاحظ بشكل عام على المبحوثات من جبالها أنهن تحمّلن إعالة أسرهن بشكل كبير جداً مما خلق لديهن شعوراً بعدم الرغبة بالاستغناء عن العمل فيما لو تحسنت ظروفهن المادية. وأجابت العديد من المبحوثات على أن عملهن في "البسطة" ساهم في تحسين أوضاع أسرهن المادية مما مكّنهن من تعليم أولادهن تعليماً عالياً، وتزويج بعضهم بعد ذلك.

تقوم العاملات عن طريق "البسطة" في مدينة القدس بالعمل ساعات طويلة (٤) تتراوح ما بين ١١-١٦ ساعة يومياً، حيث تتوجه العاملة إلى عملها في الساعة الرابعة أو الخامسة صباحاً لتعود إلى المنزل بعد المغرب. من ناحية أخرى هناك من يعملن ما بين ٨-٩ ساعات



يوميا. أما بالنسبة ليوم العطلة الأسبوعي فقد أجابت جميع المبحوثات بأن يوم الاضراب الشامل هو يوم عطلتهن الأسبوعي حيث يقمن بالأعمال المنزلية في ذلك اليوم وكذلك العمل في الزراعة.

تعرض عمل المرأة في هذا العمل العديد من العوائق والعقبات والتي تتمثل بملاحقة رجال الضرائب والشرطة باستمرار واتلاف بضاعتهن أو مصادرتها والتعرض لهن بالضرب أحيانا، وقد أكدت ذلك جميع المبحوثات. وقد أجابت جميع المبحوثات بأن الحصار العسكري الذي يفرض على بعض المناطق كالأغلاق ومنع التجول يؤثر على وضعهن الاقتصادي حيث لا يتمكن من شراء السلع من أجل بيعها. وكذلك عدم تمكنهن من الوصول الى مكان العمل. هذا، بالإضافة الى بعض فعاليات الانتفاضة التي تحدث في أماكن عملهن والتي تحد من استمرارهن في العمل في ذلك اليوم. مثال ذلك ما حدث خلال الأحداث الأخيرة في مدينة القدس (أحداث الأقصى ٨/١٠/١٩٩٠) فقد تبين لنا خلال مقابلتنا للمبحوثات بعد انتهاء الأحداث بأن تأثير هذه الأحداث على عملهن كان سلبيا إذ أجابت إحداهن مثلا بأنها امتنعت عن العمل لمدة عشرة أيام. ثمة عقبة أخرى تواجه النساء في هذا العمل وتتمثل في عدم توفر مكان عمل مناسب حيث تعمل هؤلاء النساء في الشوارع وفي بعض الأسواق المكشوفة وتعرض لإثر ذلك للتقلبات الجوية القاسية كالحر الشديد والبرد القارس.

أما العاملات في منطقة جباليا فساعات عملهن محددة حيث يعملن من الساعة السابعة صباحا وحتى الواحدة ظهرا وذلك وفقا للنظام الزمني التجاري المحدد خلال الانتفاضة، أما عطلتهن الأسبوعية فتكون أيام الاضراب الشامل. ولا تتعرض النساء العاملات في "البسطة" في هذه المنطقة لملاحقة رجال الشرطة والضرائب (لعدم وجودهم بكثافة) سوى بعض التعرضات من قبل جنود الاحتلال، حيث يقومون باتلاف البضاعة أحيانا خصوصا عندما تشهد الأسواق فعاليات وطنية.

## مراحل العملية الانتاجية:

### ١- السلع الحيوانية/ الزراعية.

تنظيم الانتاج: يتمثل أحد أشكال الانتاج الزراعي/ الحيواني باقتصاد الاكتفاء الذاتي الأسري (حيث أن الغالبية العظمى من الأسر الزراعية من ضمنهم الذين ينتجون للسوق، اكتفائها الذاتي من النتوج الزراعي يتم عبر عملية الانتاج من أجل السوق)، حيث تقوم خلاله الأسرة بكافة أفرادها بالمشاركة في زراعة الأرض والعناية بها للحصول على سلع استهلاكية لسد حاجة الأسرة، وفي حالة وجود فائض (الأسر التي لا تنتج للسوق) انتاج عن حاجة الأسرة يتم بيعه في السوق. إن هذا الشكل من الانتاج لم يتمثل بالعينة المدروسة الا بمبحوثة واحدة فقط وهي بدوية من وادي رحال/ الفواغرة قضاء بيت لحم، حيث تسوق الفائض عن حاجة الأسرة من العنب والذي تزرعه في أرضها القريبة هي وزوجها وأولادها، والملمن الذي تصنعه في البيت. هناك بعض من النساء اللواتي يقمن ببيع فائض انتاجهن يعملن على استثمار ثمن هذا الفائض عن طريق شراء سلع تجارية يقمن ببيعها ثانية للحصول على المزيد من الأرباح، وقد تبين لنا من خلال عينة الدراسة أن هناك عدد من الحالات من منطقة القدس وجباليا يسوقن بهذه الطريقة.

هناك شكل آخر من أشكال الانتاج الزراعي/ الحيواني يتمثل في الانتاج السلعي الصغير بقصد البيع في السوق حيث تقوم بعض الأسر بزراعة أراضيها بشكل دائم وبمحاصيل موسمية من أجل إعالة نفسها بمشاركة المرأة بشكل فعال. فعلى أساس ذلك تقوم عملية الانتاج في وحدة الانتاج الزراعية على قوة عمل أفراد الأسرة بمشاركة المرأة. إذن فان طبيعة العمل هنا تقوم على تقسيم العمل الجنسي والذي يتضح من خلال الاقتصاد المنزلي الذي تشرف عليه المرأة داخل البيت إضافة الى عملها في وحدة الانتاج الزراعية بجانب جميع أفراد الأسرة لتحقيق الانتاج. ينطبق هذا على خمس حالات (من ال ٢٢ حالة) تمتلك أراضي زراعية وحالة واحدة تجمع الى جانب عملها الزراعي عملا اخر يتمثل بتربية الأبقار.



هناك شكل أخير للعمل في البسطات يتمثل في شراء النساء للسلع من تجار الجملة من الأسواق، وقيامهن بعد ذلك ببيعها عن طريق البسطة، دون ممارسة أي عمل آخر كالزراعة أو غيره.

علاقات الإنتاج: تتمثل العلاقات الانتاجية بعدة أشكال متداخلة، تتمحور حول تقسيم العمل الجنسي داخل وحدة الانتاج ومن ثم تبرز علاقات تجارية في مواقع العمل المختلفة. هذه العلاقات الانتاجية المختلفة تنسج خارج وحدة الانتاج من خلال علاقات تجارية بين السوق للسلعة المنزلية والزبون، وكذلك علاقات تجارية مع تجار الجملة وتكون كذلك وسيطة تجارية بين تجار الجملة والزبائن، مثال ذلك إحدى المبحوثات من قرية ارطاس قضاء بيت لحم التي تسوق سلعها في مدينة القدس حيث أصبحت هذه المرأة صاحبة مشروع تجاري تشغل لديها عاملات توجه عملهن. اما وظيفة العاملات لديها فهي القيام بتصنيف وتنظيف البضاعة ونقلها من مكان لآخر ومن ثم بيعها. هنا ينحصر دورها في عملية الاشراف وجني الأرباح هذا إضافة الى كونها وسيطة تجاريا بين تجار الجملة والمستهلكين. بالإضافة الى ذلك فهي، تمتلك مشروع أبقار منزلي صغير تقوم بتصريف منتجاته من خلال "البسطة". هناك مبحوثة أخرى من نحالين استطاعت من خلال عملها أن تعيل أسرتها بمفردها. لقد وسعت تجارة هذه المرأة بحيث أنها أصبحت تفكر بتشغيل عاملة لديها لتساعد في عملية التسويق، هذا إضافة الى كونها وسيطة تجاريا. وهناك مبحوثة أخرى من مخيم قلنديا والتي سارت بنفس اتجاه المبحوثات السابقت استطاعت إعالة أسرتها بمفردها بسبب وفاة الأب واعتقال المعيل الآخر للأسرة. كما وأنها استطاعت تكوين رأسمال بسيط دفعها للتفكير بفتح محل تجاري، هذا إضافة الى كونها وسيطة تجاريا في السوق. أما عن وجود علاقات تجارية بين العاملات اللواتي يحصلن على سلعهن فقط من التجار فان هذا الشكل التجاري ينتج علاقات تجارية بينها وبين التجار حيث تشتغل كصاحبة عمل وكذلك كوسيط تجاري بين التجار والزبائن عن طريق تصريفها للسلع الاستهلاكية. هذا يشير الى أن علاقات الانتاج السائدة تتجه نحو العلاقات الرأسمالية خاصة وأن التمايز الطبقي بدأ بالظهور على نطاق العمل النسوي (ظاهرة البسطات) من خلال تشغيل عاملات. لكن العلاقات البطريركية التي تقوم على تقسيم العمل الجنسي تساهم في تعميق نمط الانتاج الرأسمالي كما أن هذا التقسيم جزء من آلية عمل نمط الانتاج الرأسمالي.

تنظيم عملية التسويق: تصرف جميع المبحوثات سلعهن في الأسواق المحلية حيث تقوم بعرض السلع سواء كانت منزلية أو مبتاعة من التجار عن طريق "البسطة" ومن ثم تجمع الأرباح الناتجة عن عملية تدوير السلع وتراكم رأسمال بسيط لتحسين ظروف معيشتها ومعيشة الأسرة.

نلاحظ أن هؤلاء النساء الذين يعملن عن طريق "البسطة" والبيع اما بالمفرق اوالجملة يوسعن تجارتهم. مثلا، إحدى المبحوثات من ارطاس والتي سبق أن ذكرناها كمثال في علاقات الانتاج حيث استطاعت من خلال تجارتها بالبسطة من زيادة رأسمالها واقامة مشروع تجاري صغير آخر يتمثل في مزرعة أبقار صغيرة التي تصرف سلعها المصنعة (اللبن والجبنة) وتزيد من الربح التي تحصل عليها من خلال عملية التسويق. وهناك عاملتين اخريتين من القدس يتجهن بتجارتهن نحو نفس الاتجاه الذي اتبعته المبحوثة السابقة، حيث وجدنا أن إحدى المبحوثات والتي هي من قرية نحالين التابعة للواء بيت لحم قد راكمت رأسمال بسيط مما أدى بها الى التفكير بتوسيع "بسطتها" وشراء سلع أخرى بكميات كبيرة لوجود اقبال من المشتريين على سلعها ولهذا السبب فانها لا تفكر في تغيير هذا العمل.

وهناك مبحوثة أخرى تسوق في مدينة القدس وهي من مخيم قلنديا تسير في نفس مسار المبحوثتين السابقتين، وقد عملت في السابق في مصنع تعبئة أدوية وتركته بسبب عدم ملائمة الأجر وبحكم كونها المعيلة الوحيدة لأسرتها بعد وفاة والدها واعتقال شقيقها المعيل الآخر للأسرة مما اضطرها للبحث عن فرص عمل أخرى فوجدت في "البسطة" العمل

المناسب حيث أن عملها هذا يدر ربحا جيدا استطاعت من خلاله أن تكون رأسمال بسيط تدخره لفتح محل تجاري في المستقبل.

ويوجد في العينة ثلاث حالات من دورا القرع يسوقن في مدينة رام الله بالمفروق والجملة، حيث يقمن بعملية تسويق للسلع التي يحصلن عليها من خلال زراعة أراضيهم الزراعية الواسعة، إذ عندما سلّت إحدى العاملات لمانا تببع بالمفروق تارة وطورا تببع أيضا بالجملة أجابت بالبيع بالمفروق يدر ربحا أكثر مما لو باعته بالجملة لكن هذا يحتاج لوقت أكثر مما يضطرها أحيانا عندما تكون فعاليات الانتفاضة كثيرة لتصريف سلعها عن طريق الجملة.

لا بد من الإشارة الى أن جميع هؤلاء النساء العاملات عن طريق "البسطة" يتخذن مكانا للتسويق يسمى ب squatting وهو ما يسمى بالتملك بغير حق ومن غير أجر يدفعه للمكان الذي تسوق من خلاله، هذا بالنسبة لكافة العاملات مع فرق بخصوص العاملات في مدينة رام الله فهن يحصلن على المكان بنفس الطريقة ولكن الفرق هو دفع مبلغ معين مقابل ذلك لضمان السوق.

## ٢- التسويق السلعي غير الزراعي/الحيواني:

تنظيم الإنتاج: يوجد في العينة المدروسة ١٥ حالة ممن يسوقن سلعا انتاجية غير زراعية وتتمثل في مواد غير تموينية، كالملابس، والأحذية، وأدوات تجميل و عطور، وبلاستيك وخردة بالاضافة الى حالتين تجمع بين السلع الانتاجية الزراعية والسلع غير الزراعية.

من الملاحظ أنه لا يوجد في هذه العينة المتمثلة اية حالة تشكل اقتصاد الاكتفاء الذاتي أو تصنيع السلع بقصد البيع، ولعل السبب في ذلك يعود إلا أن المواد المسوقة غير الزراعية تحتاج لمواد خام وتصنيع، وحيث أن هؤلاء النسوة لا يملكن أدوات إنتاج فهي غير متوفرة لديهن وإن توفّر شيء منها فإنه يقتصر على آلة خياطة بسيطة والتي من خلالها استطاعت عاملتين إنتاج بعض الملابس الى جانب شراء بعضها الآخر من تجار الجملة. يمثل هذا الشكل توسع إنتاج اقتصاد الاكتفاء الى إنتاج سلعي صغير حيث بدأت الأولى تجارتها بصناعة مثلجات وحلوى بيتيه ومن ثم تسويقها وبعد أن تراكم لديها رأسمال بسيط بدأت بشراء هذه المواد من محلات الجملة. أما المبحوثة الأخرى، فقد بدأت تجارتها ببيع ملابس أطفال صوفية ومن ثم بيعها في السوق وبعد مراكمتها لرأسمال بسيط بدأت بشراء ملابس أخرى ومن ثم تسويقها.

أما الشكل الثالث فيتمثل في وجود ٧ حالات من مخيم جباليا يقمن بشراء بضاعتهن بأكملها من تجار الجملة أو يسافرن الى مناطق قريبة مثال ذلك (مصر، الأردن) لاحضار ملابس وأدوات تجميل و عطور وغير ذلك بقصد البيع.

لقد لاحظنا ان المبحوثات في مخيم جباليا بدأت تجارتهم من تسويق أشياء بسيطة جدا ومع ازدياد الشعور لديهن بان ربحهن يزيد اتجهن لتوسيع تجارتهم وتطويرها وهذا يوجد في اغلب الحالات في منطقة جباليا. ومثال ذلك إحدى المبحوثات التي بدأت تجارتها بتجميع البقايا من الاقمشة والستائر والسفنج من المصانع القريبة والتي لا تصلح للبيع في المحلات التجارية، ثم كونت من عائدات البيع رأسمال بسيط استعمل في فتح محلين تجاريين للأسرة واحد يعمل فيه الزوج والاخر يعمل فيه الابن وهذان المحلان احدهما لبيع قطع اقمشة واسفنج قديمة، والاخر لبيع قطع اقمشة جديدة.

أما الشكل الاخر الذي يجمع ما بين تسويق سلع زائدة عن الحاجة، وبضاعة اخرى فقد مثلته ثلاث حالات، واحدة تسوق المعلبات في مدينة القدس وتاتي من مخيم الدهيشة في لواء بيت لحم، حيث تقوم بتسويق هذه المعلبات الزائدة عن حاجتها والتي تحصل عليها من وكالة الغوث. ولاجل تحسين وضعها المادي قامت بشراء معلبات (والتي تشتريها من

المستفيدين) أخرى من سكان المخيم بقصد بيعها والاعالة من مردودها.

ثمة حالة أخرى من مخيم جباليا تقوم بتسويق ملابس اطفال ومواد تموينية، وقد بدأت تجارتها بتسويق الحاجيات القديمة الزائدة عن حاجة الاسرة كالملابس، وراكمت جراء ذلك راسمال بسيط، قامت من خلاله بشراء ملابس اطفال جاهزة سوقتها عن طريق البسطة، وبدأت بعد ذلك بشراء الحليب الجاف من سكان المخيم الذين يحصلون عليه من وكالة الغوث وسوقته لتجار الجملة ومحلات الحلويات، وبهذا استطاعت أن تراكم راسمال قامت على اثره بتوسيع تجارتها وشراء مواد تموينية بالجملة بحيث أصبحت تاجرة جملة ومفروق.

أما الحالة الثالثة فقد بدأت بتسويق قطع الملابس الزائدة عن حاجتها وحاجة النساء اللواتي يفضلن لديها الملابس (حيث انها تعمل خياطة في منزلها)، ومن ثم تطورت تجارتها فأصبحت تشتري قطع قماش وملابس جاهزة للبيع.

علاقات الانتاج: بناء على الحالات التي سبق ذكرها وجدنا ان العلاقات الانتاجية لهؤلاء المبحوثات تتمثل في العلاقة ما بين العاملة ووسائل الانتاج التي تستخدمها، فالعاملة هي مالكة "المشروع الصغير" والعاملة في نفس الوقت، مثال ذلك عاملة الخياطة والوصوف. بالتالي فهي من جهة مالكة لوسيلة الانتاج (آلة خياطة وماكينه صوف)؛ ومن ناحية أخرى فهي مالكة لقوة العمل اللازمة للانتاج (هذه الحالة تمثل انتاج رأسمالي صغير). إضافة الى ان بعض هؤلاء النساء يعتبرن وسيطات تجاريات ما بين التجار الذين يشترون منهم البضاعة وما بين المستهلكين. كذلك فقد وجد في العينة ٧ حالات سبق ذكرهن من جباليا يعتبرن بمثابة مصرفات للسلع الاستهلاكية وكذلك وسيطات تجاريات بين التجار والمستهلكين لتلك السلع. هذا إضافة الى كون البعض منهن يقمن باحضار سلعهن من البلدان المجاورة مثل مصر والاردن.

يلاحظ على المبحوثات من مخيم جباليا تطور مفاهيمهن التجارية المتعلقة بالعرض والمطلب مما دفع بغالبيةتهن الى تطوير تجارتهن وتنويعها وتحويلها لمواد استهلاكية تدر ربحا وتشكل دخلا داهم.

تنظيم عملية التسويق: مرت عملية التسويق في مخيم جباليا بالتحديد بمراحل تطويرية معينة حيث بدأت النساء بتنظيم هذه العملية أخذة الاشكال التالية؛ في البداية بدأت غالبيةتهن بعمل بسطة صغيرة امام كل منزل من منازلهن، او داخل المنزل، لكن مع تزايد الطلب على سلعهن ومع تراكم ارباح بسيطة وصغيرة وجدن أنفسهن مدفوعات الى البحث عن مكان مناسب اكثر لتصريف البضاعة فاتجهت مجموعة منهن الى عيادات وكالة الغوث حيث تجمع سنائي كبير ممن يتلقين العلاج واتخذن لانفسهن مكانا شبه دائم للتسويق من خلاله، ثم هناك البعض الآخر من هؤلاء النساء ممن توجهن الى سوق يوم الجمعة في غزة حيث يتوجه الكثير من الناس للشراء، اما القسم الآخر من النساء فقد بدأن بفتح محلات تجارية وتخزين مواد تموينية داخل مخزن خاص للتموين لبيعها بالجملة والمفروق، ومن خلال ذلك استطاعت الكثيرات منهن من تعليم ابنائهن تعليما جامعيا وكذلك المشاركة في زواج اولادهن الذكور، هذا إضافة الى بناء منازل وفتح محلات تجارية أخرى للبعض منهن.

### موقع المرأة في العملية الانتاجية(٥):

كان لا بد من أجل مناقشة الحجة الرئيسية للدراسة بحث المراحل المختلفة التي تمر بها العملية الانتاجية من تنظيم الانتاج وعلاقات الانتاج ومن ثم تحقيق الانتاج عن طريق عملية التسويق. انطلاقا من البحث في المراحل المختلفة خرجنا بفرضية مفادها أن موقع المرأة في الانتاج متداخل في الانتاج الرأسمالي السائد في السوق الفلسطيني لكن دون تكافؤ.



يبدأ دور المرأة في اقتصاد الاكتفاء داخل أسوار البيت العنانية بالأطفال والزوج والأسرة؛ فقيام المرأة بكافة الأعمال المنزلية تعيد إنتاج قوة عمل أفراد أسرتها. إضافة الى ذلك فالمرأة (كما اتضح من عينة الدراسة وكما هو مألوف على الأقل في مجتمعات العالم الثالث) تقوم بالزراعة البينية والتدجين لتفي بعض إحتياجات الأسرة الرئيسية. علاوة على ذلك، فالعديد من النساء يبعن من فائض إنتاج الاكتفاء عن حاجة الأسرة في السوق، ومن هؤلاء النسوة من يشترين سلعا إضافية من التجار للحصول على المزيد من الأرباح. هؤلاء النسوة ينتجن إذن سلعا ذات قيمة. استعمالية للاستهلاك البيتي والفائض منه يباع في السوق، يتحول الى قيمة تبادلية من خلال اسعار السوق؛ بالتالي توسعت تجارتهن حيث أنشء البعض مخازن تجارية من خلال مراكزهن رأسمال صغير عن طريق فائض إنتاج الاكتفاء الذاتي وتدوير السلع.

إن يبدأ دور المرأة في العملية الإنتاجية من دورها في اقتصاد الاكتفاء على الرغم من أشكال الإنتاج المختلفة المنخرطة فيها، حيث إضافة لانخراطها في شكل إنتاج اقتصاد الاكتفاء (ودورها الأساسي كامرأة) فهي منخرطة في الإنتاج السلعي الصغير والإنتاج الرأسمالي الصغير (الوطني استثمار التراكم عن طريق تدوير السلعة) وحتى نمط الإنتاج الرأسمالي الاجتماعي، إذ أن موقع المرأة الأساسي في اقتصاد الاكتفاء يؤدي بالتالي الى الإنتاج الموسع، هذا الإنتاج بدوره يتطور لإنتاج سلعي صغير خاصة إذا كان للأسرة مزرعة، إضافة الى إنتاج حيواني مصنع، فالمرأة منخرطة بشمولية في الإنتاج السلعي الصغير حيث تقوم بالمشاركة مع أفراد أسرتها (في بعض الأحيان تقوم بالعمل لوحدها) في العمل على الأرض الزراعية المنتجة للمحاصيل. ليس بالضرورة أن يباع إنتاج المزرعة التي تفتنيها الأسرة فقط عن طريق البسيطة. انما من الممكن أن تباع كميات من الإنتاج للوسيط التجاري بالجملة، مع ذلك فقد لوحظ أن النساء يفضلن البيع عن طريق البسيطة لأن الأرباح جميعها تكون لهن (حالات دورا القرع). هذه المعلومة تشير على أنه من أجل ربح نسبيا أعلى، تفضل النساء العمل لوقت اطول (وإجمالاً رخيص). إضافة للعمل في المزرعة، فإن العديد من أسر الحالات المدروسة يعتنون بالعمل الحيواني المنتج. إذ أن اقتناء الحيوانات في القرى الفلسطينية من أجل الاستهلاك المنزلي شيء عادي لكونه جزء من اقتصاد الاكتفاء حيث الفائض من الإنتاج المصنع يباع اما لسكان القرية أو القرى المجاورة إضافة لبيعه في أسواق المدن عن طريق البسيطة. لقد أدى بيع الفائض الى التوسع في الإنتاج حيث استطاعت بعض الأسر أن تشتري بعض الحيوانات بقصد تصنيع وبيع منتوجها في أسواق المدن مثل الحالة من أرتاس (قضاء بيت لحم)، فالمرأة في هذه الحالة تقوم بجميع مراحل العمل من حلب الأبقار الى تصنيع الحليب والحصول على مشتقاته. كما أن هذه المرأة من قرية أرتاس أصبحت عن طريق تسويقها للسلع الزراعية والسلع الحيوانية المصنعة تشغل لديها عاملات لتنظيف وتصنيف البضاعة، هذه الحالة تشير الى تداخل وإعتماد الأشكال المختلفة من الإنتاج على بعضها البعض (اقتصاد الاكتفاء الذاتي ومن ثم الإنتاج السلعي الصغير مؤديا الى إنتاج رأسمالي صغير) (٦). أحد انقاط التحليلية التي تواجها هنا؛ هل نعتبر جزء من عملها مشابه للعمل المأجور الحر لأنها لا تمتلك وسائل إنتاج (الملكية للأسرة وتحديدًا الزوج) كما أنها لا تمتلك حق التصرف في النقد. أم أنها صاحبة مشروع رأسمالي صغير، إمكانية تطويره الى مشروع (أو مشاريع رأسمالية) رأسمالي شيء وارد. مما لا شك فيه أن المرأة ما زالت تابعة في مجتمع بطريكي (المشكلة هذه لا تقتصر على المجتمع الفلسطيني فهي مشكلة عالمية) والمجتمع الفلسطيني بدوره تابع اقتصاديا للاقتصاد الاسرائيلي. هكذا يستفيد الرأسمال البطريركي من اقتصاد الاكتفاء بدفع أجور أقل للعمل المأجور الذكري حيث يجد العامل أن أجره يفي باحتياجات الأسرة غير مدرك أن العديد من الإحتياجات الرئيسية متوفرة من اقتصاد الاكتفاء والذي تقوم به المرأة.

نمت خلال سنوات الانتفاضة الثلاث تجارة البضائع الفلسطينية المحلية مؤدية الى تنامي دور الرأسمال التجاري. تنامي هذا الدور أدى الى توسع دخول المرأة أدوار اقتصادية مختلفة (٧) فأين نصنف المرأة من الرأسمال التجاري؟ العديد من الحالات المدروسة تشير الى علاقة مميزة بين الدور الاقتصادي للمرأة المتمثل بنشاطات إضافية غير بيتية والرأسمال التجاري. هنا يجب الإشارة الى أن نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن في المجتمع الفلسطيني

يستفيد من الرأسمال التجاري في تعميق هيمنته. فهو ليس مناقض له بل يتكيف معه وهذه إحدى خصوصيات مجتمعات العالم الثالث نتيجة تبعية اقتصاده للعالم الصناعي الرأسمالي. لقد اتضح من العينة أن العديد من الحالات تشتري السلع من الرأسمال التجاري (التجار في السوق) وتبيعه في أسواق المدن. فأحدى الحالات المدروسة من جباليا استطاعت أن تفتح محلين تجاريين (راجع/ راجعي ص ٩ أعلاه) من خلال مراكمتها رأسمال بسيط، ممثلة للرأسمال التجاري. تمثيل الحالة السابقة للرأسمال التجاري يضعنا امام نقطة تحليلية أخرى؛ حيث المحليين الذين اقتنحوا احدهم يعمل به الزوج والأخر يعمل به الابن. فكيف نصنف هذه المرأة؟ هل تمثل الرأسمال التجاري وتشغل لديها عمال بالتالي تمثل الرأسمال؟ أم هي كالحالة السابقة تشابه العمل المأجور بما أنها لا تمتلك حق التصرف في النقد وحتى ملكية وسائل الانتاج؟

عدم التكافؤ في إنخراط المرأة في الانتاج الرأسمالي يبدأ في انتاج اقتصاد الاكتفاء الناتج عن الفصل بين انتاج الاكتفاء والانتاج الاجتماعي الرأسمالي والذي تعتبره بنهولد- ثومسون على أنه تناقض أساسي داخل نمط الانتاج الرأسمالي. الحجة الأساسية هنا أن الانتاج الذي تعمل به المرأة له قيمة تبادلية خاصة وأن توفر السلعة في السوق ترجع الى نظام الأسعار. إذن ما تقوم به المرأة هو قيم إستعمالية والتي تصبح قيم تبادلية عندما تباع قوة العمل عن طريق الانتاج واعادة الانتاج في نطاق العمل الأسري. انطلاقاً من النقطة السابقة تقول أن "الرأسمال لا يستطيع أن يعمل بدون انتاج الاكتفاء، لأن إعادة الانتاج الموسع يعتمد على إعادة انتاج الاكتفاء؛ المنتج من الأخير ضروري للأول. في الأوضاع الرأسمالية القيمة- الاستعمالية والقيمة- التبادلية هما وجهان لعملة واحدة. مع ذلك، القيمة التبادلية لمنتوج الاكتفاء لا يظهر دائما مباشرة. نفس الشيء بالنسبة لاستغلال قوة العمل من قبل الرأسمال لا يظهر مباشرة، عندما يحصل هذا النوع من الاستغلال من خلال علاقات تبادلية والتي لا تأخذ شكل الأجر. في هذه الحالة كمية العمل التي تحقق كفاض ليست مراقبة مباشرة ولا مثبتة برأسمال ثابت في عملية الانتاج نفسه ( بعكس شكل الأجر، الذي ينقسم الى عمل ضروري وعمل اضافي)، ولكن فقط بعد ذلك في التدوير" (٨).

يشير التحليل السابق الى أن عمل النساء في "البسات" هو عمل منتج أخذين بالاعتبار عملهن في العمل الزراعي ( حراثة الأرض وقطف الثمار وحلب الأبقار والأغنام وتصنيع مشتقات الحليب وبيعه في السوق...الخ) لكن غير مدفوع الأجر كما أنهم لا يمتلكون وسائل الانتاج حيث تبقى ضمن نطاق الأسرة، والأرجح لذكور الأسرة، اضافة الى أنهم يشكلون جيش من العمالة الاحتياطية التي تساهم في العملية التراكمية للرأسمال. مما لا شك فيه أن ما تقوم به المرأة في عملها هذا يؤدي الى زيادة في دخل الأسرة علما أن رؤيتها لنفسها ما زالت كتابع للرجل وبالمقابل لم تتغير رؤية الرجال لها معتبرينها عاطلة عن العمل من منطلق أن هذه الأعمال هي إمتداد للعمل المنزلي. أحد الأسباب التي لا نستطيع أن نتجاهلها مسألة تبعية المرأة في مجتمع بطريكي وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

(١) البسطات جمع بسطة: يستعمل هذا المصطلح الشعبي تعبيراً عن بيع السلع على أرضفة المدن. يلاحظ أن مئات من النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملن في البيع عن طريق البسطات.

(٢) حيث اتجهت النساء في القطاع الى تسويق مواد تموينية ونثرات عن طريق البسطة لعدة عوامل منها ضيق مساحة الأراضي الزراعية والحصار الاقتصادي المفروض على القطاع وقرب المنطقة من مصر مما أدى بهن للسفر لتلك البلد لاختار ملابس ونثرات ومواد تجميل وغيرها من أجل تسويقها.

(٣) الباحثة الميدانية التي تعمل في المركز جمعت المعلومات.

(٤) بالنسبة لجباليا ورام الله فساعة نهاية العمل تتحدد تمشياً مع بيانات القيادة.

(٥) هذا التحليل مساهمة أولية في دراسة دور المرأة في العمليات الانتاجية الاجتماعية المختلفة. كما أن تطوير نقاش دور المرأة في العملية الانتاجية يحتاج لدراسات تفصيلية أوسع.

(٦) لقد لاحظنا على ان القيم الاستعمالية للمحاصيل الزراعية والحيوانية المصنعة (داخل نطاق العمل الأسري الذي هو اقتصاد الاكتفاء) بتدويرها في السوق أصبحت قيم تبادلية. فأين تصنف المرأة من الرأسمال التجاري؟

(٧) مثل توجه أعداد نسبية اعلى من السابق للعمل المأجور في المصانع الفلسطينية، وبيع سلع استهلاكية تجارية في البيوت، وتصنيع سلع استهلاكية بيتية وبيعها على أرضفة المدن او للتجار.

(٨) Bennholdt-Thomsen Veronika, "Subsistence Production and Extended Reproduction" in Kate Young et al (eds.) *Of Marriage and the Market, Women's Subordination in International Perspective* (CSE Books 1981) p. 20



## Street Peddlars

### Sidewalk Women Vendors in the Palestinian Informal Economy

#### Abstract

This Study examines the role of women street vendors in the Palestinian informal economy. It focuses on women as petty producers and or petty traders; women who produce and market kinds of commodities (fruits, vegetables, home-made processed dairy products and other commodities), in the West Bank and the Gaza Strip. The major finding suggests that women's position in production is integrated in the capitalist process prevailing in the Palestinian market, however marginalised.

The argument is discussed by analysing the three major stages in the production process : organisation of production, relations of production, and realisation of production through marketing.



**Street Peddlars  
Sidewalk Women Vendors in the  
Palestinian Informal Economy**

**Suha Hindiyyeh  
Afaf Ghazawneh & Subhiyyeh Idris**  
Women's Study Centre  
Jerusalem  
(Arabic Text)

Working Papers No. 5

**Afaq Filistinyya Series**

A Series of Occasional Research Papers Published by Afaq Filistinyya  
Birzeit University, P.O.Box 14, Birzeit, West Bank.  
In the Arab World : Birzeit University Liaison Office, P.O.Box 950666, Amman, Jordan  
( Partial funding for this series comes from Friedrich Ebert stiftung )

July 1991



